" كيفية تفعيل دور التعليم العالي في تطوير الدول النامية "

د. اعتدال حسن بيت المال[1]

مقدمة :

تعتبر الجامعة من أبرز مؤسسات التعليم العالي، و الجامعة بمعناها اللفظي مشتق من كلمة الاجتماع حيث إنّ الجامعة هي المكان الذي يجتمع فيه الناس لتلقي العلم و منه تعطى الاجازات الاكاديمية لطلابها بعد مسيرة علمية من عدة سنوات و عددها يعتمد على نوعية الدرجة العلمية و التخصص. وتكون هذه المسيرة مكللة بجهد و تعب الطالب و الأستاذ على حد سواء حتى يصل الطالب لمرحلة التخرج ومن ثم التحاقه بالحياة العملية لتطبيق محصلة ما تلقاه من علوم ومعارف طيلة فترة دراسته في كليته، إضافة الى ما سيتعلمه وما سيتلقاه من توجهات في مجال عمله من خلال المدريرين المشرفين او الزملاء الأقدم منه تعود عليه بالمنفعة أولاً ومجتمعه ووطنه ثانياً.

و لكي نحقق ما نصبو اليه من تطور و ازدهار لنواكب الدول المتقدمة يجب أن نستثمر التعليم الجامعي استثماراً جيداً في الدول العربية، ذلك ان التعليم الجامعي لايزال في عالمنا العربي مجرد روتين أو مرحلة مسلم بها بعد المرحلة الثانوية لأخذ الشهادة الجامعية للحصول على وظيفة في الدولة بما يعرف اصطلاحاً "وسيلة لكسب لقمة العيش" أو تكون ملتقي للتعارف مع الجنس الاخر خاصة في الدول المحافظة حيث المدارس الثانوية غير مختلطة وتكون الجامعة مكاناً للتعارف واستعراض الأزياء لبعض الفتيات وعرضاً للسيارات الفارهة وغيرها.

ان ما نحتاجه في بلادنا العربية هي ثورة في التعليم الجامعي، ثورة في عقول و توجهات شبابنا قبل أن تكون ثورة في المناهج و المباني و اللوجستيات.

1- دكتوراه في علم اللغة الفرنسية 2017

و يقول د. محمد شاهين، جامعة القدس المفتوحة : " وقد وجد ان اهداف النظام الجامعي في تطور مستمر عبر مراحل التاريخ وتسير في اتجاه خدمة المجتمع، فاتسعت فاعلية وتأثير الجامعة وتنوعت مع تقدم المجتمع ونمو المعرفة، فازداد الهيكل التنظيمي للجامعة تعقيداً واتسم بناؤها الاجتماعي بخصائص لا يمكن ان نجدها في أي مؤسسة اخرى فلم تعد رسالة الجامعة قاصرة على العملية التعليمية فقط،و انما امتدت لتشمل محيطها ومجتمعها الذي توجد فيه بما فيه من مشكلات وما له من متطلبات وما تمثله من تحديات تجعل الجامعة في حركة دائبة لاستيعاب المتغيرات المحيطة بها".[2]

ان الاعتماد على التعليم الجامعي للإصلاح في كل المجالات هو شيء مهم و أساسي لمستقبل الدول العربية، ان مرحلة الشهادات الجامعية التي تعلق على الحائط في حين أن أصحابها يمارسون أعمالا لا علاقة لها بالشهادات الجامعية المكتسبة او بما تلقوه من علوم طيلة فترة دراستهم يجب أن تنتهي لكي نوظف طاقاتنا بالطريقة الصحيحة، وهذا البحث يلخص رؤيتنا لهذه التغييرات.

مقترحات لتصحيح مسار التعليم العالي:

كما اسلفنا في مقدمة هذا البحث بان مرحلة التعليم الجامعي التقليدي يجب ان تنتهي وتحل محلها ثقافة التعليم الجامعي لخدمة المجتمع وهذا لا يتأتى الا بتصحيح المسار في التعليم الجامعي و القيام بثورة على المعوقات و الأفكار البالية فيما يخص العملية التعلمية دون المساس بأخلاقياتنا و ثقافتنا العربية و الاسلامية المتعارف عليها في بلادنا العربية. وتتمثل رؤية البحث لهذه التغيرات في النقاط التالية:

[2] التدريب للطالب الجامعي، واقعه و أهميته / د. محمد شاهين/ جامعة القدس المفتوحة

1- العمل على انماء الاحساس لدى الطالب بالانتماء للجامعة و اعتبارها بيته الثاني و ذلك بالحفاظ على حقوقه فيها سواء ان كانت من الناحية التعليمية أو من الناحية الانسانية.

لكي نعزز الاحساس بالانتماء لدى الطالب الجامعي لجامعته يجب أن يحس بانها وطنه المصغر داخل الوطن الكبير، حيث يجب أن يتحقق له الاحساس بالأمان و الانسانية داخل محيط الجامعة.

و مثلما هو الحال داخل الوطن الكبير حيث يجب أن يحصل المواطن على حقوقه لكي يقوم بواجباته، كذلك هو الحال للطالب الجامعي داخل جامعته، حيث يجب على الجامعة بكل هيكلها الاداري و الوظيفي أن توفر للطالب كامل حقوقه لكي يكون لدى الطالب احساس بأنه في بيته الثاني لكي يحافظ على مرافق الجامعة و يدافع عنها ضد أي تخريب.

ان للجامعة دورا فعالاً في بناء شخصية الطالب و صقلها و ان ما بدأته المدرسة من أول سنة دراسية للطفل حتى يدخل الجامعة هو تمهيد لعملية الصقل الأخيرة لشخصية المراهق الذي بلغ سن الدخول للجامعة التي ستكون أخر مرحلة تعليمية تربوية للطالب و هي نتاج تحصيله الذي سيخرج به الى المجتمع.

يقول ديلور(1999م): إنه إذا نظرنا إلى المرحلة العمرية للطلبة الملتحقين بالدراسة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من الكليات والمعاهد التقنية، نجد أنها تكون في بداية بلوغ الطالب أو الطالبة لسن الرشد، أي عندما يبدأ تكوينه النفسي والفسيولوجي يؤثر فيه، ويشعره بأنه إنسان مكتمل الأهلية والرشد، للتصرف بصورة مستقلة عما يمليه عليه الآخرون. وهذا يجعله يتصرف معتمدا على نفسه حيال مختلف المواقف الحياتية التي تواجهه، ويحاول أن يحل معضلاتها من خلال وضع الحلول التي يراها مناسبة لهذا الغرض. وبالتالي فإن هذا السلوك أو التصرف الذي يقوم به الطالب في الموقف الذي هو فيه، ينبغي

أن يكون تصرفا صحيحا وناضجا، مبنيا على دراسة وتفهم عميقين لكافة معطيات وأوليات الموقف، حتى ينسجم السلوك أو التصرف مع الموقف المعني، ويكون صحيحا ويؤدي إلى نتائج ايجابية تعود بالفائدة على الطالب، وبالتالي على المجتمع (ص: 110)[3].

لهذا وجب على الجامعة أن تتجاوز دورها التقليدي الذي يكمن في تقديم المعلومات العلمية داخل قاعات الدرس و المعامل فقط، بل يجب أن يكون لها دور فعال في المجتمع من خلال طلابها. و هذا لا يتأتى الا بتنمية الاحساس لدى الطالب بأن الجامعة بيته الثاني و أن جميع حقوقه محفوظة من نهل العلوم و من المعاملة الطيبة من قبل أساتذته و من موظفي و ادارة الكلية و الاهتمام بالمكتبات و جعلها بيئة صالحة للقراءة، و ان توفر له الجودة في نظم التدريس وتوفير المباني و القاعات الدراسية بكل مستلزماتها و غيرها من وسائل الراحة للطالب ناهيك عن توفير أماكن الراحة كالمطاعم والتي تقدم الوجبات المتوازنة و الصحية لطلابها بأسعار رمزية كما في الدول المتقدمة، كما يجب توفير دورات مياه صالحة و نظيفة و مواقف للسيارات و الدراجات و غيرها من المرافق التي تسهم في راحة الطالب.

كما يجب الاهتمام بتوفير الاماكن والامكانيات لممارسة الهوايات الرياضية و الفنية و غيرها للطلبة داخل نطاق الجامعة مما يسهم في خلق الابداع لدى الطالب لإبراز مواهبه لكي تزداد ثقته بنفسه و يزداد عطاؤه و حماسه لتطوير مستواه على كل المستويات.

2- دور عضو هيئة التدريس في تطوير التعليم العالي.

ان لأعضاء هيئة التدريس دوراً كبيرا أيضاً حيث لا ينحصر دور الجامعة بالاندماج في المجتمع و المشاركة في بنائه من خلال طلابها فقط، بل بأساتذتها

[3] جاك ديلور/ "التعلم ذلك الكنز المكنون" / مركز مطبوعات اليونسكو

أيضا حيث هم النخبة المتعلمة في هذا المجتمع و هم أساس تقدمه بمشاركتهم و اسهاماتهم من خلال علومهم و خبراتهم و خصوصاً من أتيحت لهم الفرصة و تحصلوا على درجاتهم العلمية من احدى الدول المتقدمة حيث يمكن للمجتمع الاستفادة من تجاربهم التي عايشوها في تلك الجامعات وتطبيقه في دولهم النامية وذلك بما لا يتنافى مع القوانين و الأعراف المتعارف عليها كل حسب بلده، و كما قال غاندي يوماً : "إنني مستعد لأن أفتح أبوابي ونوافذي لتدخل منها الرياح ولكني لا أسمح لأية ريح بأن تقتلعني من جذوري".

ان من واجب عضو هيئة التدريس المساهمة في تنمية التعليم العالي و هذا لا يتأتى الا بمواكبة التطورات و يتحول هو نفسه لمتعلم للتقنيات الجديدة و التي تشهد تطوراً سريعاً ليطور نفسه و أدواته لكي يتمكن من نقل المعلومات بطريقة حديثة لطلابه. ان دور عضو هيئة التدريس في الجامعة لا يقتصر على نقل المعلومات و شرحها للطلاب فقط بل يستطيع أيضا أن يكون له دور تربوي و ارشادي و انساني ان أمكن له ذلك، و أن يوسع مدارك طلابه بتعليمهم كيفية البحث عن المعلومة و التوغل في المعرفة لا أن يكتفوا بمناهجهم الدراسية فقط حتى يستطيعوا أن يصقلوا شخصياتهم بالعلم و الثقافة معاً. بهذا يستطيع عضو هيئة التدريس ان يساهم في بناء شخصية المتعلم و تنميتها في جميع الجوانب.

و لهذ يجب أن تحرص الدول النامية على تدريب و تطوير إمكانيات عضو هيئة التدريس بإنشاء المراكز التدريبية في الجامعات لأعضاء هيئة التدريس لتبني المعايير العالمية اللازمة لتحقيق الجودة العلمية ذلك ان أي خلل في اعداد عضو هيئة التدريس ستنعكس أثاره سلباً على عطائه و جودة أدائه. ان كل العناصر التعليمية الأخرى لن تحقق الجودة التعليمية المطلوبة من دون أن يكون هناك عضو هيئة تدريس كفـءٍ ومعد جيداً لإن له الدور الرئيسي في العملية التعليمية.

3-ادخال العلوم الفنية و الحرفية و اليدوية في مجال التعليم العالي و اعطائها أهمية توازي أهمية المجالات الأخرى لكي يزيد اقبال الطلاب عليها، و ذلك مما يزيد من تشجيع أولياء الأمور أيضا لا بنائهم بالتوجه لهذه المجالات اذا أدرجت في مستوى التعليم العالي.

بالرغم من الجهود المبذولة في بعض الدول العربية لتطوير التعليم الفني لإدراكهم لأهميته و أنه أساس التنمية التكنولوجية الا ان النظرة السلبية له مازالت موجودة حيث يتجه لا يتجه الى التعليم الفني و التدريب المهني الا من يفشل في التعليم العام بالرغم من ان التعليم الفني هو أساس التنمية التكنولوجية في الدول المتقدمة ولا يستهان بحاملي هذا النوع من الشهادات.

و لكي ترتقي الدول النامية بهذا القطاع من التعليم يجب عليها أن تضع معايير جودة خاصة به لكي تستطيع مواكبة الدول المتقدمة في هذا المجال و ذلك بتحديث البرامج و الأهداف و ربما تكون فكرة ادخال هذا النوع من التعليم المهني للجامعات يتحصل الطالب من خلالها على شهادة عالية تؤهله للمنافسة على الحصول على عمل مع باقي أصحاب الشهادات التقليدية وتكون حافزا لطلب هذا النوع من التعليم و مما لا شك فيه أن هذا سيساهم في خفض نسبة البطالة بين هذه الفئة . و هذا يتطلب أيضا تغييراً في مناهج و برامج التعليم الثانوي مع ما يتناسب مع تهيئة الطالب للالتحاق بالكليات التقنية تمهيدًا للانخراط في سوق العمل والحياة العملية والمجتمع.

كما يجب على الجامعة في حال ادخال هذا النوع من التعليم الفني و الحرفي أن تضع برامجا و أهداف و طرق تعليم و تدريب تغطي متطلبات سوق العمل الداخلي و الخارجي.

وقد قامت وزارة التعليم العالي بمصر في اطار تطوير منظومة التعليم العالي بوضع هذا المقترح في رؤيتها لسنة 2030:

" تطوير منظومة التعليم التكنولوجي من خلال "تطوير المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية وتحويلها إلى كليات مجتمع وتشمل عدداً من الكليات التي تخدم احتياجات المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه، و يستهدف تحويل أربع معاهد إلى كليات مجتمع تخصص أمن إداري وصناعي وتأمين معلومات حتى عام 2018، و إنشاء مشروع إعداد اللوائح الدراسية و استكمال البنية التحتية وتسهيلات التعليم و اعتماد موازنة مناسبة "[4].

4-مراعاة ارتفاع تكاليف سبل العيش في الدول العربية بحيث لا يكون التعليم الجامعي و تكاليفه عبئا على الطالب و على ولي أمره.

ان العبء المالي يعتبر من أهم المعوقات التي قد تواجه الطالب عند التحاقه بالجامعة و يستمر هذا العبء خلال مسيرته التعليمية حتى التخرج هذا ان لم تمنع هذه الأعباء المالية بعض الطلبة غير المقتدرين مالياً من مواصلة التعليم العالي، و تتمثل هذه الأعباء في الأقساط الجامعية و تكاليف السكن و المواصلات و ثمن الكتب و القرطاسية و غيرها من مصاريف قد تكون مطلوبة في بعض التخصصات العلمية.

لذا يجب على الجامعات العربية أن تأخذ في الاعتبار هذا العائق الذي يقف بين الطالب و بين مواصلته لرحلة التعليم العالي و تسعى لخفض المصاريف على الطالب و خلق تسهيلات للطلاب للحصول على المناهج و الكتب كما يمكن للجامعة أن تخصص منحة للطلاب تساعدهم على مصاريف الدراسة الجامعية.

كما يمكن للجامعة أن تضع اليات لتحفيز الطلاب المتوفقين كتخصيص منح مالية لهم مكافأة على تفوقهم أو اعفائهم من دفع مصاريف الدراسة على غرار بعض الجامعات في الدول المتقدمة.

[4] رؤية التعليم العالي 2030 /وزارة التعليم العالي و البحث العلمي / مصر

و يمكن للجامعات في الدول النامية و التي تعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة فيها أن تضع برنامجاً فيه اعانة للطلاب غير القادرين على دفع التكاليف الدراسية كأن تقدم لهم تخفيضاً على المصاريف أو أن تساعدهم بتخصيص مواصلات من والى الجامعة بأسعار رمزية.

وفي الكثير من الدول المتقدمة نجد جامعاتهم لا تخلو من المطعم الجامعي الخاص بالطلبة و بجميع العاملين بالجامعة، فمثلاً في فرنسا يقدم المطعم الجامعي وجبة صحية يومياً خلال الفصول الدراسية و تقدم هذه الوجبة بسعر رمزي في متناول جميع الطلاب.

اذا أراد القائمون على التعليم العالي في الدول النامية أن يستثمروه في النهوض بأوطانهم، يجب عليهم أن يجعلوه متاحاً لكل فئات المجتمع، حيث يستطيع كل أولياء الأمور بمن فيهم محدودو الدخل الدفع بأبنائهم لمواصلة تعليمهم الجامعي و أن لا يكون ضيق ذات اليد سببا في حرمان الوطن من مواهب شابة قد تساهم مستقبلا في النهوض به و جعله في مصاف الدول المتقدمة حيث يقوم التعليم العالي بصقل مواهبهم بالعلم و المعرفة و تبني الباحثين و المخترعين.

و يعد الاستثمار في التعليم العالي بما فيه من التوظيف للطاقات البشرية من أهم الأسباب لتحقيق العدالة الاجتماعية، حين يكون التعليم متاحا للجميع بمن فيهم محدودو الدخل فأن هذا يعزز تكافؤ الفرص داخل المجتمع و يقلل التركيز على التفاوتات المادية و الاجتماعية مما يعطي الجميع حافزا لرد الجميل للوطن المنتمي اليه بالمساهمة في بنائه و محاولة جعله في مصاف الدول المتقدمة كلٌ من خلال تخصصه و مواهبه.

5-خلق فرص عمل للطلاب لخدمة الجامعة بأنفسهم و خصوصا في فترة العطلات.

تستطيع الجامعة من باب تطوير مهارات الطلاب و شغل أوقات فراغهم و تهيئتهم للحياة العملية أن تساهم في خلق فرص عمل لهم خلال الاجازات الصيفية سواء كانت هذه الأعمال من صميم تخصصهم الدراسي و ذلك بالتنسيق بين الجامعة و قطاعات أخرى، حيث تطالب الجامعة بتخصيص وظائف للعمل المؤقت خلال العطلات الجامعية لطلابها المميزين في مجالاتهم بحيث تكون بداية اكتساب الخبرة العملية لهم تساعدهم في مستقبلهم الوظيفي، أو أعمال بعيدة عن تخصصهم و خصوصا داخل الجامعة حيث لهذه الأعمال أيضا فائدة كبيرة للطالب حيث تساعده على بدء التعود على الخروج من عباءة الطالب و أعبائه الدراسية. و تكون هذه الأعمال فيها انفتاح على الناس و خبرة عملية و مساهمة من الطالب في خدمة جامعته مما يعزز لديه شعور الانتماء للجامعة. و قد تكون هذه الأعمال مكتبية و فيها يساعد الطالب خلال عطلته موظفي الجامعة بمهام بسيطة يتدرب عليها أو حتى أعمال يدوية تحتاجها الجامعة كل حسب موهبته، على أن تخصص مكافآت مالية مشجعة للطلاب المشاركين في هذه الأعمال.

المهارات الحيوية مهمة جدا لصقل الطالب و جعله مفيدا لمجتمعه و قادرا على المساهمة في تطويره، و من أهم مزايا ممارسة تجربة العمل خلال الاجازات هو اكتساب مهارات جديدة و تكون هذه المهارات التي يكتسبها الطالب أثناء تجربته للعمل مختلفة و متنوعة حسب الجهة التي يعمل بها، حيث يتعلم الطالب التعامل مع الأنماط المختلفة من الناس لو مارس هذه التجربة من خلال عمل تعامل به مباشرة مع الناس كما أنّ العمل يعلم الطالب الانضباط والإنجاز والالتزام وحسن تدبير الوقت وغيرها من المهارات التي تتحقق من خلال بيئات العمل المتنوعة.

ولهذا يتوجب على العاملين في مجال التعليم أن ينشروا الوعي لدى الطلاب و يوجهوا اهتمامهم الى أهمية استغلال وقت الفراغ و أن يكونوا مفيدين لأنفسهم و

لمجتمعاتهم و أن يستبدلوا الفكرة السائدة بأن الاجازات هي وقت للنوم و الاسترخاء فقط بأفكار جديدة تجعلهم يحسنون استغلال أوقات فراغهم بما يعود عليهم بالنفع. و على المجتمع و الحكومات أن تساعدهم في تحقيق ذلك على أرض الواقع بأن توفر لهم فرص العمل خلال الاجازات.

6-التركيز على تطبيق العلوم بطريقة عملية و توفير المعامل لذلك أو بالتعاون مع أماكن خارج الجامعة لبعض العلوم.

لكي تستطيع الدولة استثمار التعليم العالي بالطريقة الصحيحة و تشجيع القدرة على الابداع و الابتكار يجب عليها مواكبة التقدم الهائل في جميع العلوم و متابعة أنظمة تكنولوجيا المعلومات الحديثة وتحديث البرامج الدراسية للطلبة والمقررات والكتب الجامعية بما يلائم التطور التكنولوجي و العلمي.

على الجامعة أن تدعم البحث العلمي للأستاذ الجامعي و توفير لهم كل التسهيلات للقيام بتجاربهم و بحوثهم و تمويل مشاركاتهم في الندوات و المؤتمرات العلمية سواء كانت محلية أم في احدى الدول المتقدمة لكي يستفيد الباحث من تجارب باحثين من دول أخرى.

على عضو هيئة التدريس أن يدعم طلابه في بحوثهم و أن يشجعهم على البحث و تقصى الحقائق العلمية و الابتكار، و كل هذا لا يتأتى الا بتوفير الجامعة للمعامل و المختبرات الحديثة و مراكز البحوث و المكتبات المتكاملة لكي توفر المناخ المناسب للباحثين سواء من الأساتذة أو من الطلبة.

ان الجامعة في أي دولة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبيئة المحيطة بها و هو الذي يفرض عليها التفاعل مع المجتمع الموجودة فيه و لهذا يجب على الجامعة أن تدرب طلبتها تدريبا عاليا سواء بمراكز التدريب الموجودة بها أو عن طريق الاتصال بمراكز التدريب الخاصة بالصناعات و النشاطات الموجودة في المجتمع المحيط بها حيث إن القدرة على الابتكار العلمي لا يمكن تنميتها الا عن طريق التدريب الذي يعتبر هو الوسيلة الوحيدة للربط بين المعلومة المكتسبة نظريا و

تطبيقها علميا و عمليا بالطريقة الصحيحة و جعلها واقعاً ملموساً، و هذا مما يتيح للطالب اكتساب خبرات معرفية من خلال ممارسة هذه الأنشطة التطبيقية في مجال تخصصه.

7-العمل على زيادة التمويل للجامعات من قبل الحكومات مع فتح باب التمويلات من مصادر أخرى اسوة بالدول المتقدمة لكي يستثمر التعليم الجامعي بالطريقة الصحيحة.

ان دور التعليم العالي يكمن في تزويد المجتمع بكفاءات بشرية عالية في مختلف المجالات و العلوم للمساهمة في الرفع من مستوى المجتمع و تطويره لتجعله قادرا على مواكبة الدول المتقدمة. و لكن حتى يقوم التعليم العالي بالدور المنوط به يجب أن يتم الانفاق عليه بسخاء و مسألة الانفاق على التعليم العالي غالبا ما تمثل موضوعا معقدا و مثيرا للجدل في أغلب الدول.

" تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تواجه الكثير من دول العالم ، برغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي في كل منها ، وهى قضية متجددة دوما بسبب التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي ، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعي ، مما يؤثر في نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة "

و يعرف التمويل حسب ما جاء في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، سنة 1999 بأنه مجموعة الموارد المالية المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق أهداف محددة وإدارتها بكفاءة عالية. و قد يكون هذا التمويل تمويلا عاما و هو الأسلوب التقليدي لتمويل التعليم و هو أن تتحمل الدولة دفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة يتم تخصيصها لإتاحة التعليم المجاني لكل أفراد المجتمع الراغبين في التعلم، أو يكون التمويل خاصا أي من مصادر أخرى غير الدولة، كما عرف السيد البحيري من كلية التربية بجامعة

الأزهر، التمويل الجامعي بأنه هو مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة ، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة.

ان الانفاق على التعليم العالي في الدول العربية النامية ما يزال يسيرا و لم يرتق الى مستوى تمويل التعليم العالي في الدول المتقدمة بسبب أن الحكومات التي تعاني من زعزعة اقتصادها لازلت هي الممول الرئيس و الوحيد للتعليم بينما نجد في الدول المتقدمة أن القطاع الخاص يساهم في تمويل هذا القطاع.

من المعروف ان جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة تمر بأزمات مالية قد تحد من موازناتها و تستلزم سياسات اقتصادية مغايرة للسياسات المتبعة في حال ازدهار الاقتصاد، لذا نجد ان هذه الدول قد تبنت سياسات تمويلية مختلفة هدفها التخفيف من عبء الانفاق على التعليم العالي من قبل الحكومة و في نفس الوقت المحافظة على المستوى المطلوب لهذا القطاع الحيوي و ذلك ليقينها بأهميته في استمرار تطور و تقدم الدول، و من هذه السياسات مشاركة الطلاب وأولياء الأمور وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات.

و من الأولى تطبيق هذه السياسات في الدول العربية النامية حيث تزداد حاجتها لتوسيع نطاق التعليم بسبب زيادة الكثافة السكانية و لازدياد درجة الوعي عند هذه الشعوب بأهمية التعليم لبناء الأفراد و الدول.

الخلاصة

اذا أرادت الدول النامية أن ترتقي، عليها أن تهتم بالتعليم العالي لأنه يلعب دوراً مهما في تحديد مستقبل الشعوب و هو المسئول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية التي تستطيع أن تساهم في تقدم ورقي هذا المجتمع، و هو أيضاً وسيلة المجتمع لاستثمار العلوم و التقنيات الحديثة و تسخيرها لبنائه و المضي به قدماً الى مصاف الدول المتقدمة. و من شروط كفاءة مخرجات التعليم

العالي لجميع المجالات هي جودة التعليم العالي نفسه. و من أهم أهداف الجامعات في وقتنا الحالي هو التعليم و البحث العلمي و خدمة المجتمع، لذا أصبح من الضروري الانفاق بسخاء على التعليم العالي في الدول النامية سواء ان كان التمويل من الحكومات أو التمويل الخاص أو بتضامنهما معا و أن تحسن معطيات جامعاتها لكي تحصل على جودة في المخرجات و لكي تستطيع هذه الدول أن تواكب عجلة التقدم العلمي المتنامي سريعا في وقتنا الحالي و تستطيع أن تخرج من مكانها في أسفل البيانات العالمية و تزاحم بعلمائها العرب علماء الدول الأخرى على الجوائز العلمية العالمية.

المراجع:

1- **أهمية التعليم الفني و المهني و تجارب بعض الدول في تطويره**. (2015). مجلة صناع المستقبل. السنة 33. العدد الأول. الكويت.

2- **جاك ديلور**. (1999)، "التعلم ذلك الكنز المكنون"، تقرير قدمته إلى اليونسكو اللجنة الدولية المعنية بالتربية للقرن الحادي والعشرين، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.

3- **رؤية التعليم العالي 2030**. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مصر.

4- **د. سند الشاماني**. (2014). "دور الجامعة في بناء شخصية الطالب"، مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، السعودية.

5- **علي الطراونة**. (2016)، "تمويل التعليم العالي، نماذج عالمية و عربية في تمويل التعليم العالي"، الجامعة الأردنية، الأردن.

6- **د. غسان سلامة**، (2015)، "كيف يصبح تعليمنا العالي أعلى"، محاضرة في افتتاح الدورة 48 لاتحاد الجامعات العربية، جامعة القديس يوسف، لبنان.

7- **د. طارق عامر**. (2006)، "تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)"، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

8- **فاطمة الجاسر / حصة المشعان**. (2016)، الانفاق الحكومي على التعليم غير المتوازن، اقتصاديات تعليمية، مجلة المعرفة الالكترونية، السعودية.

9- **د. محمد شاهين**. التدريب للطالب الجامعي، واقعه و أهميته، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.